



كتاب  
الخريطة  
الجديدة

سلسلة الكتب علوم بائنة 2022 الجزيرة 14

## قراءة في قضايا العولمة الثقافية والاجتماعية



د. محمد عبد الله النقرابي

# قراءة في قضايا العولمة الثقافية والاجتماعية

د. محمد عبد الله النقرابي

# الجريدة الخرطوم

شهوية - سياسية - شاملة

تصدر عن هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر

سلسلة الخرطوم عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٥

٥

المدير العام - رئيس التحرير  
الطاهر حسن التوم

رئيس مجلس الإدارة  
الأستاذ / هاشم هارون

الطبعة الأولى ٢٠٠٥

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف والناشر  
الناشر: هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر

رقم الإيداع: ٢٠٠٥/٣٨٢

ما ينشر في هذه السلسلة يعبر عن رأي المؤلف



## من الناشر

العولمة الثقافية والاجتماعية لا تقل خطراً على الكون عن العولمة السياسية والاقتصادية.

أراد المؤلف في هذا الكتيب (المختصر المفيد) أن يقول - بإيجاز - إن (العولمة) في جانبها : السياسي والاقتصادي قد أخذت الحظ الأوفر من الإهتمام والتأليف والنقاش والحوار وأنه لا بد من الإنتباه الي الجانب الثقافي والاجتماعي لهذه الإيديولوجية الجديدة.

ولهذا فإن المؤلف يستعرض هذه القضية بتركيز شديد ويحدد أبعادها المرتبطة بثقافة الناس وبنيتهم الاجتماعية ثم يتناول العوامل المؤثرة على التعبير الثقافي والاجتماعي ويوضح كيف يعاد تشكيل مؤسسات المجتمع وكيف تتعامل العولمة مع قضية الفقر وقاهرة تفاوت المستوي المعيشي في المجتمع الواحد أو على صعيد المجتمعات البشرية باستخدام معيار المقارنة لإنشآت أن نظرية (اقتصاد السوق) لا تسحب فقط على حركة التجارة وتوظيف الصناعة ولكنها تنعكس على حياة الناس وتؤثر على علاقاتهم الاجتماعية والياتهم الثقافية.

وكما يقول المؤلف في تقديمه لهذا الكتيب النفيس : (من الصعوبة أن تفصل أي قراءة ثقافية أو اجتماعية عن القراءة الاقتصادية أو السياسية إلا يصبح مثل هذا الفصل عسافاً لثواقع وشسطيراً لكل مشرعط).

إننا نقدم هذا الكتاب للقارئ من منطلق المساهمة في تبسيط وتفسير ظاهرة العولمة، باعتبارها سرعة العصر (وموضة) القرن الجديد.

وَمَا يَسْرُنَا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكُتَيْبُ إِخْدِي إِسْدَارَاتِ هَيْئَةِ الْخُرُطُومِ الْجَدِيدَةِ لِلصَّحَافَةِ وَالنَّشْرِ وَالنَّيْ تَعْنِي أَنْ نُنَالِ الرِّضَا وَالْإِسْتِحْسَانَ.



## تقديم

هذا الكتاب بدأ في صورته الأولى، كمحاضرة قدمت بتقديمها من خلال المحاضرات السنوية لمعهد اسلام المعرفة بجامعة الجزيرة قبل عدة سنوات. وقد كان موضوع العولمة آنذاك موضوعا يشكل لناوثة زخما فكريا وثقافيا واسعا إذ كان المصطلح عملة حديثة الطرح. وقد حاولت في تلك المحاضرة أن أقدم بعض الإضاءات حول التمثلات الثقافية والاجتماعية للعولمة. والتي لم تكن تحظ بالاهتمام الذي حظيت به العولمة الاقتصادية والسياسية مسيرا إلى محورتها وأهميتها في عالمنا المعاصر. لقد انكب عدد كبير من بلداننا وحتى الآن حول المفهوم. وتباينت المواقف الفكرية والأيدولوجية حوله، فغير أن ذلك لا يعني أن كثيرا من القضايا قد حسمت.

عليه وعندما طلب مني الأخوة في هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر تقديم الموضوع ليشر في سلسلة كتاب الخرطوم الجديدة، عدت إلى تلك الأوراق مرة أخرى وحاولت أن أقدمها كقراءة لقضايا العولمة الثقافية والاجتماعية. وفي تقديمي- فإن أي قراءة لهذه القضايا يجب أن تنزل المفهوم منزله كتفسير لواقع ماثل أو تبرير له. من ثم يبقى أي عمل تشخيصي وتحليلي مقدما لتعامل فعلي مع الواقع الفعلي وفاعل وفي إطار دورة من دورات النافع الحضاري الإنساني.

من الصعوبة أن تفصل أي قراءة ثقافية أو اجتماعية عن القراءة الاقتصادية أو السياسية. إذ يصبح مثل هذا الفصل اعتمادا للواقع وتفسيراً لكل مترابط. عليه ينبغي أن نفهم هذه القراءة كإضافة لقراءة التمثلات الاقتصادية والسياسية للعولمة. فقط، كان إبرازها لتلافي بعضاً من إغفالاتها في كثير من الكتابات. إن القضايا المطروحة في هذا الكتاب تمثل وقفات عند بعض المحطات الثقافية والاجتماعية هي في نظري وقفات ضرورية لأعمال الفكر وإعادة النظر في كنه التحولات الاجتماعية والفكرية والثقافية في مجتمعاتنا من خلال علاقة أصبحت أكثر قربا بدول العالم الغربي والصناعي.

وهي أيضاً وقفة ضرورية للتعامل مع هذا الواقع بصورة أكثر إيجابية وفاعلية. نعيشنا على تجاوز الإحساس بالهزيمة، أو الافتتان بالآخر مطلقاً، أو القدرية في قبول واقع قد لا يحقق النوات الحضارية والثقافية لمجتمعنا. فالفهم وتحديد الرؤية مرحلة لا بد منها للفعل.

من جهة أخرى فإن استمرار الحوار والنقاش، حول هذه القضايا الهامة مدعاة للحيوية أو لنقل الحياة والوجود الفكري والثقافي كشرقاء في البناء الحضاري الإنساني. فاعلمين فيه، وليس مستهلكين سلبيين لما يطرحه الغير. وهو حوار ونقاش لا يكون مضيماً إلا عندما يقود إلى فعل راشد.

من هنا فإن هذه القراءة أقدمها هنا كمدعوة لقراءات أخرى لهم أفضل لقضايا تمس صميم الوجدان الثقافي والحضاري.

د. محمد عبدالملك النقرابي

## مفهوم العولمة

لعل مفهوم العولمة، قد أصبح واحداً من المفاهيم الأكثر تداولاً وإثارة للجدل في وقتنا الحاضر. فبينما يرى فيه البعض انفتاحاً وتداولاً للمعرفة والفرص - يرى البعض الآخر فيه هيمنة واستهراقاً، ويتوقف فترق ثالث ينتظر ان يتحلى خيار الجدل ليرى ما وراءه. أو ربما يرى في الأمر معركة ليس هو طرفاً فيها. ولعل هذه الحركة التي تميز بها هذا المفهوم دون غيره، تشير اما الى حيوية في المفهوم أو الى لزوجة ودينامية فيه، وفي واقع الحال فإن كليهما وارد. وكلاهما يحتاج الى تبيان.

من ناحية أخرى فإن خطأ قد حدث في التعامل مع العولمة " كمنكرة أو مفهوم " وفي التعامل معها كواقع عالمي، فإن كان بالإمكان رفض أو قبول المنكرة. فإن الأمر لا يكون بذات اللغزالية واليسر عند التعامل مع الواقع.

لقد برز مصطلح " العولمة " كتعبير جديد عن نسق فكري ثقافي اقتصادي وسياسي، غير جديد - مثل علاقة الغرب بغيره من الثقافات وتشكل بأشكال مختلفة عبر فترات تاريخية مختلفة. ولعل فهم طبيعة هذه العلاقة يشكل قاعدة مناسبة لفهم العولمة كما هي مطروحة الآن وهو أمر سنعرض له لاحقاً. على أن المطالع للكلم الكبير من الكتابات عن الموضوع، يلحظ اهتماماً واسعاً بجانب العولمة الاقتصادي والسياسي، وهو اهتمام مشروع نظراً لما لهما من أثر على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية في عالمنا المعاصر. وهي علاقات طاعية وواضحة. على أنه من الواضح أيضاً ان العولمة، كما هي مطروحة، ذات أوجه متعددة وإن كانت متداخلة ومتصلة. ويمكن ان نحمل بعضها منها فيما يلي:-

### (أ) - اقتصادياً

تعني العولمة مزيداً من التوسع والتدفق المالي. عبر الحدود. وهي هنا تتركز على إزالة الحواجز الجغرافية بين الدول لتتيح حرية الحركة للسلع ورؤوس الأموال والعملات والخدمات المالية والمهنية بين الدول. دون قيود إدارية أو حركية أو عوائق سيادية. ودون تدخل من السلطات الوطنية إلا بالقدر الذي تسمح به قواعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وتشمل قواعد الاتفاقيات التجارة العالمية، التي جوانب القواعد



المتصلة بنظم تجارة السلع. قواعد تساعد المنظمة على تنظيم تجارة الخدمات، إلى جانب القواعد المتصلة بحقوق الملكية الفكرية<sup>(١)</sup>

### TRIPS

في هذا الإطار يتلزم معنى العولمة مع معنى الانتفال من المجال الوطني إلى المجال الكوني. ويشمل هذا فيما يشمل عولمة إنتاج السلع. فبينما كانت مراحل الإنتاج للسلعة المعينة تتم سابقا في إطار دولة واحدة. فقد أصبح الآن بالإمكان أن تتم مراحل وسيطة لإنتاج السلع في دول مختلفة. ويعنى ذلك في إطار قوانين الاستثمار المحررة التي تتيح حركة واسعة للأموال والإنتاج عالميا دون قيود تذكر، إعطاء قوة إضافية للشركات الكبيرة في الاقتصاد العالمي.

### (ب) - ثقافيا

تعني العولمة انتشار تبادل وحوار الثقافات إلى طرح نموذج ثقافي كوني واحد له سماته الخاصة<sup>(٢)</sup>. لقد أدى التطور الكبير في وسائل الاتصال وضخامة الآلة الإعلامية إلى تضخيم هذا النموذج وعرضه بصورة طاغية. لقد بات التسليح المستمر لمكونات الثقافة المادية وغير المادية تيارا عالميا. يصف روبرتسون هذا التيار قائلا: لقد أصبح التعليم ينتج نوعا جديدا من السلع. لم يكن موجودا قبل. هو رأس المال الثقافي (cultural capital). فبينما يوفر هذا الرأسمال قاعدة الابتكار التكنولوجي. إلا أنه يبرز بصورة واضحة علاقة التعاضد بين المجتمع المدني ورأس المال. ذلك أن المجتمع المدني - لكي ينمو ويعمل. يحتاج إلى موارد يربط قطاع الأعمال في استقلالها لتحقيق الربح<sup>(٣)</sup>). هذه الموارد الثقافية، بالتأخذ شكلا سلعيا في إطار هذه العلاقات الجديدة.

### (ج) - سياسيا

تقترب العولمة تحاوز شكل الدولة القومية. فالنماذج الاقتصادية التي تشرعها العولمة تقلص من سيادة الدولة القومية، إذ ترتبط بديناميات السوق الاقتصادية الدولية التي لا تستطيع أن تتحكم فيها أو تسيطر عليها. وهو أثر يكون أكثر وضوحا في دول العالم الثالث.

فالدولة القومية في غالب هذه الدول لم يكتمل تكوينها بعد، مما يجعل قوى التفتت فيها أوقع.

على أننا نلاحظ هنا الرابط الكبير بين أشكال التحرير الاقتصادي والسياسي، وفي هذا الإطار تتم الدعوة إلى تبني الديمقراطية الليبرالية باعتبارها شرطاً ضرورياً للإصلاح الاقتصادي في اتجاه السوق الحر. أو ربما تعتبر أحياناً ناتجاً تلقائياً لهذا الإصلاح.

وفي واقع الحال فإن عند المحاور متصلة ببعضها البعض، وبدعم التطور الكبير الذي حدث في نظم الاتصال وتقنية المعلومات هذا الارتباط ويسر انسيابه في شكل نموذج واحد مطروح كخيار حضاري غربي. له مقوماته القيمة والفكرية وأهدافه البرامجية المباشرة.

وعلى الرغم من تشابه مكونات العولمة، إلا أننا سنركز هنا على الجوانب الاجتماعية والثقافية لها. ذلك أن هذه الجوانب كانت هي الأهل حظاً في النقاش والتعاطي مع الموضوع، وبالطبع يتم ذلك دون أن تغفل الرابطة الأيديولوجية بين كافة مكونات المفهوم.

إن الطرح الحالي للعولمة يفترض مسبقاً محورية الأيديولوجية الغربية لأي نقاش أو تعامل. لفهم العولمة من أي فادام آخر لم يشارك في صياغة المفهوم ولم يضع معطيات تبلوره وطرحه. وهو "مأرق" يحتاج للخروج منه إلى حوار فكري متصل. ولعل هذا المأرق سبب من موضوع لآخر خلال هذا البحث.

### التفسير الثقافي ومحورية العولمة

على الرغم من التعريفات المتعددة والمتباينة أحياناً، لفهوم الثقافة إلا أنها ما زالت تشكل كمفهوم، إطاراً مناسباً للتعامل مع تيار الأفكار والممارسات في مجتمع ما، وفي إطار السعي المستمر للمجتمع للتعامل مع المستجدات تنشأ معايير ثقافية مشتركة دون أن تتفنى الخصوصيات الثقافية. إن المكون الطبيعي عنصر أساسي في تحديد ماهية وشكل الثقافات.

لقد بلور الغرب رؤاه الفكرية والثقافية على أساس رفض اللامحسوس، والتعامل مع الواقع على أساس أساق مغلقة (Closed System) لا تلتصق بتفسير علاقاتها خارجها، كما تمحور الفكر الغربي، خلال مراحل تطوره التاريخية حول مبدأ العقلانية التي تبدأ بالإنسان كفاعل وحيد يجمع الوقائع

الجزئية ويصوغ منها عمومياته. واعتمد ذلك الفكر على مبدأ الأخذ بالأسبق. كان هناك أمر حقيقي فإن ضده غير حقيقي، أو على المستوى الأخلاقي إذا كان صحيحا فإن ضده خطأ. من ثم وبناء على ذلك نشأ لدى العرب الإحساس بالقدرة على المعرفة الكاملة.

كان ظهور التمايز البراجماتي كمنهجية تعكس عقلية المجتمع، وهي تجعل من المنفعة العملية مقياسا للحق والباطل بل ومقياسا للخير والشر.

هذه وتبهرها أصبحت تشكل منظومة فكرية، قيمية، وهي منظومة أدت إلى سيادة قيم بعينها تشكل ثقافة المجتمع ( الحديث ) في مواجهة المجتمعات ( التقليدية ) . كالثورية . قيم الاقتصاد القائم على التنكثير المادي - الخ . وقد أصبح هذا المنهج الذي يفرق بين ما هو عربي . حديث، وما هو غير عربي تقليدي، يحكم علاقة الغرب بالأخرين ويضع معييره للتقييم والتعامل. ومن الواضح أن قيم تعظيم الإنتاج والرفاهية قد أصبحت فيما محورية في نسق القيم الغربية تعيد تشكيل أي مفردات قومية أخرى لتتوافق معها. أنها صارت فيما تصورية عمومية يراد لها أن تكون فيما عالمية. من جهة أخرى وفي إطار الدارونية الاجتماعية التي تفسر للصراع الحضاري فإن هذه المنظومة تغير عن موجة حتمية بحكمها قانون التطور وتشكل واقعا ماثلا لا بد من تعاطيه بصورة شمولية واسعة.

إن الطرح الثقافي للعولمة يعني - كما يرى الكثيرون تصدير السلع، القيم ومفاتيح الحياة الغربية. من ثم جعل العولمة. من خلال تفكيك حواجز المسافة. لمواجهة بين العرب والآخر ( الأخر ) أمرا مباشرا وفي ساحة الخصم.

فقبل ما يزيد قليلا عن الخمسة قرون بدأ المستكشفون الأوروبيون، بالاتصال بتقاليد أخرى في عدد من قارات العالم. ومن ثم تمزوها الأمر الذي نجم عنه نشأة عدد من الإمبراطوريات الاستعمارية.

أدت هذه التحولات، ومن خلال علاقات الهيمنة الأوروبية، إلى تبلور شروط الاقتصاد العالمي المتكامل ( integrated global economy ) مع نهايات القرن العشرين. لم تكن علاقات الاستعمار وضعف وهبوط الإمبراطوريات أمرا جديدا. ولكن سميت التجربة الاستعمارية الأخيرة بالنسبة إليها خاصة خلال فترة قمة التوسع الأوروبي منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت المستعمرات تحصل على استقلالها السياسي. إلا أن الربط بين القوى المستعمرة ومستعمراتها لم تضعف - بل زادت قوة، وبالذات

الاقتصادية منها - ومن هنا جاءت تسمية هذه المرحلة بمرحلة الاستعمار الحديث (neocolonialism). لقد كان أسلوب إدارة المستعمرات يعتمد على إحدات تعبيرات أساسية في بنية المجتمعات الخاضعة ليسر تحقيق الأهداف الاقتصادية والتي كانت هي الدافع الرئيسي للاستعمار. ويمكن أن تمثل لذلك متطلبات إدخال المحصولات النفسية، والحراك السكاني المتصاحب لها، التبادل الثقافي، التعليم الحديث... الخ. حاول الكثير من الباحثين توصيف ذلك من خلال مصطلح الإمبريالية الثقافية (Cultural imperialism). كان هؤلاء يعنون بذلك الحالة التي يتم بموجبها فرض الأفكار والممارسات الخاصة بثقافة معينة على ثقافات أخرى مما يؤدي إلى تعديل أو ربما تذييب هذه الثقافات الأخرى تماماً. وقد أطلق مصطلح آخر هو التعريب (westernization) على ذلك.

لقد سعى قادة كثير من الدول النامية في عالم ما بعد الاستعمار في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، إلى تجاوز حالة التخلف والفقر التي وجدوا فيها دولهم وسعوا إلى (تنمية) هند الدول و (تحديثها). دعم الكثير من الاقتصاديين في الغرب هذا الاتجاه فبرزت نظريات التنمية الاقتصادية ذات الاتجاه الواحد - أو ما سمي في كثير من الأحيان بنظرية التحديث (modernization). لقد درس هؤلاء الاقتصاديون التاريخ الاقتصادي لدول العالم الأول والعوامل التي أدت إلى نموها وتحديثها. إلى نشأة الاقتصادات التي تقوم على الإنتاج الصناعي وممارسة الأعمال الرأسمالية. واعتبر هؤلاء أن هذه الشروط عند تعميمها يمكن أن تحدث النمو المطلوب في الدول المتخلفة.

إننا نجد أنه عوضاً عن النظريات الثلاث الاشتراكية والليبرالية والتحديثية. في الفترة السابقة. فقد برزت اليوم رؤى متعددة تسعى لهم طبيعة العلاقات الدولية، وإعادة توجيه مسار التاريخ العالمي. من هذه الرؤى تعميم الليبرالية، أو ما يسمى بنهاية التاريخ. وهي تمثل إعادة صياغة وتجديد للأيديولوجيا الليبرالية الأولى التي تتميز برؤية عالمية أو كونية وترى في جوهر التاريخ السير من حصر النظم والثقافات (التقليدية) إلى التحرر الشامل والحرية الفردية. فقد وصل التاريخ إلى غايته تماماً، ولم يبق هناك ما يمكن النقاش حوله سوى وسائل تحقيق هذه الليبرالية، ويجعل فوكوياما صاحب هذه النظرية من الليبرالية فلسفة غربية، ويرى في تعميمها تعميماً لقيم الغرب

وعقائده وثقافته على الثقافات والعقائد الأخرى .. فنهاية التاريخ . كما يرى . بعض الانتصار النهائي للغرب . نموذجاً وحضارة وقوة تاريخية . وفي هذه الحالة يكون المضمون التاريخي لما نعيشه في حقيقتنا الراهنة وعالمنا جميعاً هو ( غربية ) العالم المتسارعة ، وزوال الصراع الأيديولوجي والدخول في حقبة من العالمية المساكنة . هذه الدعوة الداعية إلى احتواء الآخر وإدماجه في ثقافة عالمية . لا تخلو من بعض الإشكالات التي سنتطرح من خلال عرضنا هذا .

في المقابل طرح صموئيل هانتنتون نظريته القائلة بصراع الحضارات . ولعني هذه النظرية أن الحضارات تركيزات خاصة ومتميزة ومستمرة تشرط زدود فعل الجماعات البشرية التي تتبناها وأن العلاقات بين هذه الحضارات هي علاقات صراع مستمر أو تنافس . وفي هذه الحالة يكون المضمون الحقيقي لتحقبة التاريخية التي نعيشها هو التصادم العنيف بين الجماعات المتنامية لحضارات مختلفة وبالتالي الاقتران وتفكك الدول ( ١ ) . ومن الواضح أن هذا النموذج يتبنى تفكيك الآخر . لصالح الحضارة الغربية .

ومن الواضح أن التمثل من التنظير لا يفضي إلى إمكانات لحوار ثقافات بل يفترض أن أحادية ثقافية إما كقدر تاريخي أو كمواجهة . وربما كان من المقيد هنا أن تتوقف عند بعض القضايا المتعلقة بالثقافة . والإشكالات التي تطرحها هذه النماذج منزلة على قضايا التحولات الثقافية والاجتماعية المعاصرة .

### قضايا التغيير الثقافي

أولاً يمكن القول أن التوجه الثقافي الصرف يعتبر أن ( الثقافة ) تتألف من كيان ثابت ومتعلق على نفسه بتمثاله وعقائده ورموزه . وهو كيان يمتاز بالتوافق . كما ذهب إلى ذلك . توكاسيل وماكس فيبر . من خلال آراء ومواقف وسلوكيات محددة . هذا الطرح للمفهوم يجعل من الثقافة بناء محكم الحدود وإن كان يسمح بالانتشار الثقافي وإعادة تكييف العناصر الثقافية الآتية من خارجه . غير أن فيبر من جهة أخرى . يرى أن قيام الرأسمالية يعود إلى إمكانات تواجدها . وأنه نتاج ( تسلسل ظروف ) . وتشرخ الرأسمالية بكونها ( ظاهرة ثقافية ) لأنها تتمثل في ( عقلية ) .

فالقضية الكبرى هي توسع الرأسمالية الحديثة تيسر أصل رأس المال، بل أن هذا التوسع نتاج تطور العقلية الرأسمالية (٥).

من جهة أخرى فإن الفهم الحصري (الانغلاقى) للثقافة يتبدى في المجال السياسي من خلال صور مختلفة من أفكار الآخرين. ويضع مقولة العولمة الثقافية في وضع حرج. ذلك أن المدى العالمى الواحد المطلوب للثقافة يصبح محكوماً بحصرية ثقافية واحدة، أو حصريات ثقافية متعددة تجعل المجال العالمى أكثر تجزئة وتقسيمًا. وهو وضع مشكل لا يمكن فهمه إلا بالنظر إلى العقلية الغربية. التي تسعى إلى الهيمنة الثقافية. والتي أشرنا إليها فيما تقدم. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن تاريخ الفكر الأوروبى المعاصر قد تمت كتابته في أفق امبريالى خلال القرن التاسع عشر وأصبح يشكل ذهنية متميزة. يقول نريغو- روبر في ذلك:

كان تكوين المجتمعات الثقافية المتخيلة ظاهرة مفضلة للعولمة منذ القرن التاسع عشر من خلال التباسها السياسي. فمن المدهش أن يساهم التفوق الثقافى في الوحدة الجدلية للعالم بتأكيد على الفروق الفاصلة بين الهويات الأثنية أو القومية، وبين الحضارات. فقد كان على سبيل المثال المصفاة التي غرقلت نشر التكنولوجيا الصناعية، والنموذج المدرسى الغربى، وتنظيم الدولة، والبيروقراطية، والنظم الكنسية المسيحية، وعبادته الاقتصاد الرأسمالى. وقد أضفى هذا التوجه الشرعية على تلك الاستعارات. بزعم أنها تستخدم مصير الأمة أو الديانة دون أن نلتوه (ثقافتها)، وهو رأي له وجاهته وإن كان متناقضا بشكل غريب مع مقوماته الفلسفية (٦).

هذا التفسير الثقافى الانغلاقى والمتخيل في ذات الوقت بات بشكل سمة للخطاب الثقافى في الدول المستعمرة والمستعمرة في ذات الوقت. مما أدى إلى واقع ثقافى مصنوع في كثير من جوانبه. من هنا فإننا وعند الحديث عن العولمة الثقافية لا بد من أن نعى أننا نتعامل مع مفهوم مشكل هو مفهوم "الثقافة" نفسه.

إن الطرح الثقافى للعولمة، يعنى بتغيير ثقافى تؤطرد اليات وأدوات تقنية تعمل على خلق واقع إركائى افتراضى. لخيلى (Virtual reality) يتجاوز اليات الاتصال الثقافى التقليدية وي طرح بديلا ثقافيا يحاول أن يغير الوعى الاجتماعى والثقافى للغيرها بصورة قد أصبحت اليوم هي المفتاح للنظام الثقافى الجديد: نظام إنتاج وعى الإنسان بالعالم. إنها المادة الثقافية الأساس

التي يجري تسويقها على أوسع نطاق جماهيري، وهي تلعب، في إطار الهوية الثقافية، ذات الدور الذي لعبته الكلمة في سائر التواريخ الثقافية التي سلفت. ولا تحتاج الصورة دائما إلى المصاحبة اللفظية كي تحصل اثرات التلقي، فهي، بحد ذاتها، خطاب مكتمل (٧). ولا يغيب عن بالنا أن التقنية نفسها ما هي إلا افراز لنسق فكري يحمل سمات ايدولوجية متوائمة تماما مع النسق القيمي الغربي، وتلبي احتياجاته وليس ضرورة أن تلبى احتياجات أي نسق آخر دون إعادة النظر في مسلماتها.

لقد امكن النجاح مندي ثقافي كوني. وهناك جهود خارقة، كما يذهب إلى ذلك بيترمارتين (٨)، تبذل لكي يتخذ العالم صورة واحدة، ولا ريب في أن المحصلة النهائية لثل هذا التطور ستكون في المجال الثقافي. فقد ازداد الطلب على السيل الهائل من السلع التي يجري الإعلان عنها والدعاية لها على مستوى دولي. يرى الكثيرون أن التدفق الواسع لعالم الترفيه والعروض يعلأ الفراغ الذي نتج عن تفكك الحياة العائلية التقليدية، واختفاء الحي المدني، وعدم الثقة المعنوية في السياسة. لكن آخرين يذهبون إلى أن صناعة الترفيه هي المسؤولة عن انهيار هذه التقاليد. إن الثقافة الصناعية التمهلية تمتص الوقت الحر. أوقات الفراغ والراحة التي كانت تكرس لتربية وتعليم الأطفال، وللمشاركة في التفاعلات السياسية والدينية والمدنية والاجتماعية، وللقرأة واستكمال تربية الشخص لنفسه. وحيث أن الشباب يجدون صعوبة في الاندماج في المجتمع فإن لتدفق الصور والأصوات التجارية يمنحهم وسيلة للهروب. ويمكن أن نعطي مثلا يوضح ذلك. هوفق المنتج كارلو بارثيو، فإن من ١٠٠٠ فيلم بثها التلفزيون البرازيلي، هناك ٩٩ هي ائمة منها تأتي من البلدان الغنية. وغالبها من هوليوود. بالمثل فإن مسألة أن (القرن) الأشد تأثرا على جيل الشباب هو استوديوهات هوليوود وكالات الدعاية لثير غضب انصار الثقافة الوطنية، في أمريكا اللاتينية وفي بعض مناطق آسيا، لكن بسبب الاتجاهات الحديثة، المشاهدة في كل العالم. تقدم التقنية، المخصصة، إلغاء التنظيمات، عزو وسائل الإعلام الإلكترونية عن خلال التجارة السلفية. فإن أولياء الأمور والعلمين، يجدون صعوبة في مناصرة الشركات الإعلامية العالمية، في استقطاب اهتمام الشباب (٩).

من جهة أخرى يمكن القول أن هذا الاندماج الثقافي المستمر لمرحلة ما بعد القادية، لا يعني أن هناك تعاملا عابثا أفضل بل هو يسهم بشكل ما في إعادة التوازن الناتج عن صراع الهويات في مناطق متعددة من العالم.

إلا أننا عند مناقشة قضية (المثاقفة) في إطار تيارات العولمة الثقافية، ينبغي أن ننتبه إلى تجنب المفهوم التبسيطى للأسر.

فالانفتاح الكبير على كم هائل من المعلومات، يشكل مورداً رئيسياً لعملية تبادل فكري وثقافي ضرورية لتحديد حيوية الأفكار والنشاطات.

مع كل ذلك، إلا أنه من الواضح أن هناك موجة متسعة من انماط ثقافية بعينها، فقد اتجه الاستهلاك إلى أن يكون هو المجال الرئيسي الذي يتم فيه اغتراب الإنسان، حيث تتحدد وتنتج احتياجات الناس، وتوجه الرغبات نحو ما تم تحديده والتناجه من قبل الاحتكارات الرأسمالية. ويتم استيهاب الناس في منظومة متعددة المستويات من الأشياء والعلامات والدلالات المجردة، وهو ما يجعل للثقافة والإدراك وأسلوب الحياة (التي تدور في إطار النموذج المادي) أولوية على القيم المادية المباشرة. لقد أصبح نمط الاستهلاك واشباع اللذة (وليس ممتلكات الفرد أو إنتاجه) مؤشرا على مكانته في المجتمع. فقد أصبحت الصور أو العلامة (أي المنتجات المعلوماتية والفكرية والفنية المصنوية في سياقات مصممة سلفاً وموجهة) هي السلع أو القيم المادية الرئيسية التي تقاس بالنسبة لها قيمة كل شيء (١٠).

وبما أثار ما ذكرنا فيما تقدم، قضية سبق وأن كتب عنها كلود ليفي شتراوس منذ الخمسينات من القرن الماضي.

فقد كتب يقول، إن الإسهام الحقيقي للثقافة، لا يقتصر فقط على قائمة الاختراعات التي أنتجتها، ولكن في اختلافها عن غيرها... أن الاختلاف بين الثقافات هو الذي يسمح بتقسيم العمل والذي يعتمد عليه أي تطور لاحق. إن تعدد أي ثقافة على مساحة العالم يهدد الإنسانية بالركود الثقافي (١١).

إن ما تطرحه العولمة الثقافية هو ذات القضية، قضية الإقصاء الذي يهدد التنوع الضروري لحيوية الثقافة وتطورها. من هنا فإن محاولات التوحيد الثقافي من خلال الطرح الرأسمالي المعولم يسعى إلى اهدار التنوع الثقافي - وهو أمر ليس سهل التحقيق في أرض الواقع - بل ربما أدى قرعته بوسائل مختلفة إلى انعاش ديناميات الدفاع الدالي لدى كثير من الثقافات والهويات في مناطق كثيرة من العالم بصورة تؤدي إلى غير ما هو مطلوب.

لقد ازداد الاهتمام بما هو ثقافي بصورة كبيرة، وأصبح بشكل محور اهتمام فكري متزايد، وهي هذا الإطار نجد أن العامل الخارجي بالنسبة



لدول العالم غير الغربي قد ظل يقدم نفسه في شكلين متناقضين: يظهر يمثل العدوان والغزو الاستعماري والاحتكاري والهيمنة.. الخ وعطهر يمثل الحداثة والتقدم بكل قيمهما العصرية المادية والمعنوية كالتقنية والعلم والديمقراطية والحرية.. الخ ومن هنا كان الغرب بالنسبة للآخرين يمثل العدو الذي يجب الاحتراز منه والوقوف ضد مطامعه وسيطرته من جهة. والنموذج الذي يغري باقتدائه والسير في ركابه من جهة أخرى (١٢)، وهي ازدواجية تكاد نلم بأطرافها في كافة مجالات النشاط الفكري والثقافي.

### إعادة تشكيل مؤسسات المجتمع

إن التغييرات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية التي يفرضها نموذج العولمة لها ارتباطها الوثيق بتغيير الأبنية الاجتماعية للمجتمعات المستقبلية لهذا النموذج والمتفاعلة معه بشكل أو بآخر. هيمنة نمط الاقتصاد الحر وقيم الإنتاج والاستهلاك المرتبطة به مثلا، يقتضي تغييرا في مؤسسات المجتمع القائمة وشبكة العلاقات الاجتماعية السائدة فيه. لقد ارتبط التصوق الغربي بفعالية نمط تنظيمي يجند كافة التقنيات من أجل تحقيق هدفه في السيطرة، وأصبح هذا النظام الأثري - الاجتماعي (١٣)، كما أسماه سيرج لانتوش - جوهريا في سياق المجابهة مع الآخر.

إن إدماج مختلف أجزاء العالم في سوق عالمي، يعني أكثر من مجرد تعديل أساليب الإنتاج؛ فهناك تغييرات في النظام الاجتماعي، الذي كانت تلحم به الأساليب السابقة، وينطوي كل مجتمع توجد فيه العلاقات السلعية على خميره تحول في النظام السياسي والأخلاقي. من ثم فإن الاقتصاد والتقنية تشكلان قلب النسق الاجتماعي الجديد (١٤).

من جهة أخرى فإن انتشار القيم الثقافية المرتبطة بتقافة العولمة والتي أشرنا إليها انفا، تطرح خيارات قيمية جديدة ووسائط اتصال ثقافي جديدة الأمر الذي يتسحب بشكل أو بآخر على دور كثير من المؤسسات الاجتماعية كالأُسرة، في إنتاج الوجدان الثقافي وذلك نتيجة لوجود مؤسسات أخرى تنافسها في إنتاج هذا المورد، ويؤدي ذلك في كثير من المجتمعات إلى إعادة تشكيل مثل هذه المؤسسات الاجتماعية الأساسية، لتتق بمطلوبات جديدة

لفرضها ثقافة العولمة، وفي واقع الحال فإن عمليات إدخال القيم الغربية، قيم العلم، والتقنية، والاقتصاد، والتنمية، والسيطرة على الطبيعة، تشكل دعائم أساسية لمحو الثقافات الأخرى بشكل كبير.

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن الكثير من المحللين يقسمون العالم إلى فترتين تاريخيتين: مرحلة تقليدية ساكنة، ومرحلة حديثة ديناميكية. لكن الانتقال من مرحلة إلى أخرى يمكن أن يكون في شكل مراحل لشكل كل منها الناتج لما قبلها. هذه المراحل - كما يرى هؤلاء - تعبر عن حالات للتوازن وهي أشبه ما تكون بمراقى حضارية متعددة. من هنا يرى هؤلاء المحللين أن الرأسمالية هي العامل الأسي المحرك للتغيير؛ ذلك أن تراكم رأس المال الخاص ظل دائما يقود رغبات الإنسان للثروة والمكانة (١٥). وهي هنا الإطار يذهب البعض إلى أن الدعوة إلى الحريات الخمسة (الدين، التعبير، الحرية من الحاجة والخوف، وحرية الاختيار) التي برزت الدعوة لها في الغرب في الخمسينات والستينات من القرن المنصرم، قد اختصرت عمليا في واحدة من هذه الحريات وهي حرية الاختيار بحيث أصبح الشعار كما يصفه روجر تومسون هو: "أنا أتسوق فأنا موجود" وهو ما يعني أن خلاصة التعبير القيمي قد أصبحت هي المعادل للبراجماتية (١٦).

ومن الواضح أن هذا المنحى في تفسير التاريخ الإنساني قد أصبح يشكل معطيات العولمة المعاصرة بكافة متعلقاتها الاجتماعية والثقافية.

إن عملية الاندماج في الاقتصاد العولمي قد تؤدي إلى تهميش قطاعات واسعة من مجتمعات العالم الثالث الأمر الذي يؤدي إلى حراك اجتماعي واسع وإشكالات اجتماعية متعددة. فالصددمات الاقتصادية المفاجئة - كما حدث في بعض دول آسيا مثلا - تؤدي إلى أعداد كبيرة من المتطلين الأمر الذي يدعم عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

من جهة أخرى فإن اتساع الفضاء الاجتماعي (Social Space) والذي تطرحه العولمة يقلص من أهمية وحدات اجتماعية كالتجمع المحلي كمراكز جذب للنشاط الإنساني حيث يفتح هذه الوحدات لسيطرة نظام السوق بكافة أشكاله. وتعني هذه العملية أدوارا متتابعة من التفكيك وإعادة التركيب. بصورة قد لا يمكن التنبؤ بنتائجها في كافة الأحوال. ويمكننا هنا أن نتوقف قليلا عند البعض من هذه الإشكالات ذات الصيغة الاجتماعية، كنماذج تعيننا على استشراف شكل التعبير الذي تطرحه العولمة الاجتماعية والثقافية.

### قضية الخصخصة (Privatization) والعمالة

الخصخصة في إطارها الاجتماعي، شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي. ونجد أن قضية الملكية العامة، قد نشأت في الغرب ودول الجنوب معا كرد فعل للتطورات الاقتصادية خلال القرنين التاسع عشر والعشرون لتوفير خدمات أساسية. من ثم فإن موجة الخصخصة تشكل مراجعة أساسية لمفهوم الدولة الرعائية **Welfare State**، إن لم يتم إعطاء اعتبار أكبر للأبعاد الاجتماعية لها. ويرى الكثيرون أن بعضاً من هذه الأبعاد يتعلق بنظام الأسرة التقليدية، إلا أن الكثير من السياسات تشجع على نماذج أسر ذرية، كالأسر ذات العائل الواحد (Single Parent) وقسر المرأة للدخول في سوق العمل مقابل أجور متسنية. (١٧) وهي واقع الحال فإن أثر موجة الخصخصة على نظام الأسرة يتشكل اعتماداً لأثر سابقتها، موجة التصنيع، على الأسرة في الدول الصناعية وتشجيع نمط الأسرة النووية فيها.

من جهة أخرى لطرح قضية الخصخصة إشكالات اجتماعية أخرى تتعلق بتخصيص العمالة وتكوين طبقة متزايدة من ذوي الدخل المحدود الذين يعملون أعمالاً غير منتظمة وهو ما يعني انخفاضاً في مستويات المعيشة لهذه الفئة، إذا تركت لآليات السوق وحدها. ولم تدخل الدول، وهو تدخل يناقش إلى حد كبير مبدأ عدم التدخل الذي لطرحه موجة الخصخصة.

ويلاحظ في كثير من الأحيان، أن الخصخصة تتركزها على التكامل الاقتصادي على المستوى العالمي، نحدث أنرا على الاقتصادات المحلية بأفراء الأطراف من النشاط الاقتصادي الأمر الذي يعمق من عدم التوازن بين المراكز والأطراف، وهو أمر له آثاره الاجتماعية والسياسية الملوحة في كثير من دول العالم الثالث.

فمع تزايد التكامل مع الاقتصاد العالمي والدخول في منظومته لا بد من أن تنشأ تغييرات محلية، تنشأ عنها عمليات تعيش اقتصادي واجتماعي نتيجة ضعف قدرات وكفاءات المناقصة في كثير من الدول، وهي عمليات ترتبط بعدة من المشكلات الاجتماعية كالعمالة والتسكك والسلوك المنحرف والفساد.

لقد شهد العالم الصناعي تزايداً كبيراً في نسب الدين لا يعملون نتيجة لتقليل التكنولوجيا للجهد البشري المطلوب للحصول على ناتج معين، وبمعنى

أن نلاحظ هنا أن الحديث يتم عن الجهد وليس الوظيف، فواحد من مؤشرات الجهد هو عدد ساعات العمل - في العام -.

ما حدث في المائة وخمسين سنة الأخيرة في العالم الغربي هو تناقص ساعات العمل مع زيادة الإنتاج. هذه الساعات الأقل للعمل وهي من مصاحبات التقدم التكنولوجي يمكن النظر إليها من عدة زوايا:

- إما أن يكون هناك عدد أقل من الناس يعملون لساعات أطول مع وجود عدد أكبر من الذين لا يعملون.

- أو عدد أكبر يعملون لساعات أقل مع عدد أقل من الذين لا يعملون.

- أو تشكيلات مختلفة من الخيارين أعلاه. ولعل إشكالات الاستخدام الناتجة عن هذا الوضع لشكل مؤرقا اجتماعيا. وهي كذلك ينظر إلى حلها من خلال خيارات محددة: (١) أما زيادة الناتج بصورة كبيرة لامتناس كل العاملين أو (٢) تخفيض ساعات العمل عن طريق التقنين أو احلال العمالة الكاملة بعمالة لبعض الوقت أو (٣) تخفيض الأجور وامتيازات العمل حتى يتاح للجهد البشري أن يناهض جهد الآلة الأكثر كفاءة وأقل تكلفة. وكل من هذه الخيارات تطرح عددا من الإشكالات.

من هنا يمكن أن نقول أن العولمة بردها لسياسات الترخيم لمعايير التنافسية تؤدي بصورة مستمرة إلى تضيق خيارات الدول. فهذه الدول - في الشمال أو الجنوب - أن تتدخل على استحياء. لتحاول الاختلافات الاجتماعية المحتملة. ولكن ما يحدث من ذلك أيضا هو أن الدول نفسها لم تعد مطلقة اليد في اختيار سياسات الترخيم بدون وضع اعتبار لأثر هذه السياسات على الوضع الاقتصادي لها على المستوى العالمي (١٨).

في ذات الإطار فإن النظام العالمي الجديد يطرح معايير الكفاءة الاقتصادية والتقييم المرتبطة بها كأساس لتقسيم القدرات الفردية. ومن المفترض أن تشكل هذه المعايير القياسية أسس التمرير والتأهيل التي يمكنها أن تنتج الكفاءات المطلوبة من الأفراد أو الوحدات الإنتاجية. ومع اتساع حركة الأموال والأفراد فإن مراكز جذب الكفاءات والقدرات الشاردة ستكون غالبا هي الدول الصناعية الكبرى. الأمر الذي يعيق من إشكالات نواظر القدرات بالنسبة للدول النامية. وعلى الجانب الآخر فإن سهولة اتسباب العمالة عبر الحدود السياسية، وفق احتياجات سوق العمل يسهل من عملية استبدال العمالة. الأمر الذي يضعها في وضع تفاوضي أضعف. وفي هذا الإطار يمكن فهم ما تطرحه العولمة في

مجال مفاهيم ( النوع ) باعتبارها تشكل من أشكال الإدخال الواسع للمرأة لسوق العمل. كمنة يسهل التعامل معها. نقول لوسي تشينج وهي تصف أثر العولمة على عمالة المرأة بدول آسيا،<sup>14</sup> أن أثر العولمة على عمالة المرأة أكثر تعقيداً مما نظن. فبينما تفتح العولمة فرصاً إضافية (للصفوة) من النساء إلا أنها تدفع بأعداد أكبر منهم إلى المشر المدقع. وبينو ذلك واضحاً من خلال تزايد معدلات العمالة المهاجرة النسوية كمنحة للاستقطاب الناتج عن العولمة. فبينما قد يؤدي ذلك إلى تحرير المرأة المواطنة من الصفوة فهو قد يؤدي إلى مزيد من الاستغلال للمهاجرة (١٩). وهي ظاهرة ملاحظة في كثير من دول آسيا وأمريكا اللاتينية التي خضعت لقوى أكبر من الاندماج في الاقتصاد العولمي. ولعلنا يمكن أن نقول هنا أن طبيعة العلاقات الناجمة عن المستوى العالمي يمكن أن تكون داخل الدولة الواحدة بين المركز والأطراف أو المدينة والأرياف.

### نظية الفقر ونظوت المداخليل

لقد بات واضحاً أن النظام الاقتصادي الجديد، لم يزل يطرح عدداً من الإشكالات التي كانت أكبر وفي دول الشمال والجنوب على حد سواء. ففي بريطانيا والولايات المتحدة زادت نسبة الفقر من ١٤ في بدايات الثمانينات من القرن العشرين إلى ١٧ في بداية التسعينات من ذات القرن. ونلاحظ أنه وفي كثير من الدول الأوروبية زادت أعداد نزلاء المسجون بصورة كبيرة وأصبحت الأقليات تواجه صغوظاً متزايدة مع انخفاض فرص العمل.

يرى العالم الاجتماعي أنكي هوففلت Ankie Hoogvelt، أن التحيل القادم سيشهد انخفاضاً في الأجور بما لا يقل عن ٤٥٪ وسيكون ٣٠٪ من سكان العالم المتقدم مهمشين اقتصادياً. وربما يصبح ٢٠٪ من سكان ما اصطلاح على تسميته بالعالم الثالث جزءاً من مركز كوني (٢٠) (globalized core).

لكن نجد أن الوضع خارج العالم الصناعي أكثر هشاشة. حيث يعيش ١٢٠ من السكان (١.٢ بليون نسمة) على دخل ليس أكثر من دولار أمريكي واحد يومياً، ٥٠ (٣ بليون نسمة) على دخل أقل من دولارين يومياً.

أما في أفريقيا جنوب الصحراء فإن التقديرات تشير إلى أن ٤٥٪ من سكان القارة البالغ عددهم ٦٠٠ مليون نسمة سيكونون في حالة فقر بحلول العام

٢٠٠٨م. كذلك فإن نصف الرجال والنسبة النساء في أفريقيا اميون. ويرى الكثير من الفارسين ان الفجوة بين دول العالم الأكثر شراء ودول العالم الأكثر فقراً فجوة متزايدة بصورة مضطربة.

وعما عن ذلك فهناك من يرى ان العولمة الاقتصادية يمكن ان تسهم بصورة كبيرة في تخفيف الفقر. ولكن يتحقق ذلك يرى هؤلاء ومنهم مادل (Mandle) انه ينبغي ان يكون هناك دور قوي. وليس دوراً ضعيفاً للحكومات. كما يلزم وجود سياسات داعمة من القطاع العام تهدف للتأكد من ان العمال الذين التزخوا من امكانهم ان يصبحوا الضحايا الأبرياء للتغيرات الهيكلية الناجمة عن العولمة. من ثم فلا بد من ان توضع استراتيجية تكملية تشمل على تقوية مؤسسات الضمان الاجتماعي والتعليم والتدريب والتعويضات (٢١).

لقد شهد العالم وعند السبعينات من القرن الماضي دفعا نحو التحرير الاقتصادي من خلال وصفات مؤسسات التمويل العالمية.

ولكن رغمًا عن الجهد الكبير الذي بذل في الإصلاح الهيكلي والنحوّل نحو الاقتصاد الحر - إلا ان غالب دول العالم النامي لم تحظ بنصيب كبير من الاستثمار الأجنبي لجملة عوامل. الأمر الذي أدى إلى مزيد من التباين بين الدول الغنية والفقيرة وزيادة معدلات الفقر في الأخيرة.

ففي أفريقيا مثلاً نجد ارتفاعاً في معدلات الفقر في نهاية السبعينات من القرن العشرين. في الثمانينات وبصورة أكبر في التسعينات منه. ومن الواضح ان زيادة معدلات الفقر في هذه الدول من العالم النامي ذات علاقة بالتغيير في توزيع الدخل العالمي الذي اشرنا إليه. كما ان الكثير من السياسات الاقتصادية المرتبطة بتمويل العلاقات التمويلية العالمية قد أدت إلى انخفاض النشاط الاقتصادي بدلاً عن تميمته (٢٢).

هناك عدة أسباب يشار إليها لتفسير هذه الصورة. منها الصرف المتزايد على الحروب والنزاعات التي لا تنتهي، والتي يشكل الحرمان وعدم التوازن واحداً من مسبباتها الأساسية لتضيق مرة أخرى إلى الفقر والحرمان في دائرة مفرغة. من جهة أخرى نجد ان الديون المتراكمة وقوالدها المتصاعدة تشكل عائقاً أساسياً لأي نمو اقتصادي يخفف من حدة الفقر في هذه الدول. (تكلف الديون دول العالم الثالث ثلاثة إلى أربعة أضعاف ما يتم صرفه على التعليم والصحة).

يضاف إلى هذه العوامل بالطبع سوء إدارة الموارد. هذه وغيرها أدت إلى ان يصبح الفقر وتفاوت المدخلات ظاهرة عالمية، ومكوناً أساسياً من مكونات

تشير التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي يشهدها العالم حالياً، والتي تشكل محورا لنشاط بحثي متزايد وتوالر لطرخ الكثير من المعالجات الجزئية المحدودة.

## التعليم

من الواضح أن النظم التعليمية الحالية السائدة في كثير من دول العالم النامي نتجت عن ما وضعتة الدول الاستعمارية وفق رؤاها واحتياجاتها لإدارة هذه الدول. ورغمما عن أن هذه النظم التعليمية قد استمرت بعد استقلال الدول المستعمرة إلا أنها ومنذ البداية قد أفرزت العديد من التوتورات الناجمة عن عدم ملائمتها لتقافات واحتياجات هذه المجتمعات.

أدى ذلك إلى عدم اسهام هذه النظم التعليمية اسهاماً فاعلاً في أحداث النمو والتقدم في هذه الدول غير الصناعية. لقد اصبح التعليم في هذه الدول يكرس للشعبية وينعم انحاء الاحساس بالدولية الحضارية تجاه الغرب.

قادر الاستعمار مستعمراته والتعليم بكافة مستوياته هو خط القلة. لأنه أن نسبة من يحدثون فرصاً للتعليم - من بين الأعمار التي في سن التعليم في المستويات المختلفة - نسبة ضئيلة في ثالث دول العالم النامي. وقد استمرت الفروقات الكبيرة في التعليم بين الدول النامية والدول المتقدمة فيما بعد. فقد كانت نسبة الأمية بين السكان في المجموعة العمرية ١٥ عاماً فما فوق في أفريقيا في العام ١٩٩٥ مثلاً ١٤٣.٨٪ بينما كانت ذات النسبة ٢.٣٪ في الدول المتقدمة (٢٣).

لقد فرضت العولمة واقعاً جديداً على التعليم. ولعل هذا الواقع ستكون له انعكاسات بعيدة المدى على نوع التعليم المطلوب وعلى توسيع أو تضيق المسافة بين الدول المتقدمة والدول النامية الأمر الذي يمكن أن يكون مؤثراً بصورة كبيرة على المستوى الاجتماعي والثقافي والحضاري وبدرجات متفاوتة على المجتمعات المختلفة ويمكن أن تشير هنا إلى بعض القضايا المتعلقة بهذه الآثار:

• أولاً:

فإن التعقيد الكبير الذي يصاحب التطور الحادث في نظم وتكنولوجيا المعلومات، وضرورات التعامل معها في مناحي الحياة المختلفة وفق منظومة متكاملة - يفرضي قدرًا كبيرًا من الوعي

والإدراك يبدأ بمراحل التعليم المختلفة، ابتداءً من التعليم العام وانتهاءً بالتعليم العالي. هذا التغيير يبدأ سلساً في النوازل المتقدمة باعتبار أن إعادة التشكيل المطلوبة تتناسب مع السياق القيمي والمفاهيمي العام بالدول الصناعية.

من الجانب الآخر نجد الأمر يختلف في النوازل النامية التي لا يمثل فيها التغير التفتي المتفرض لتتكيف مع أي متغيرات (عالية) إلا أمراً طارئاً ومستعزلاً. إن العلاقة غير المتكافئة الآن بين النوازل المتقدمة والدول النامية تقوض على هذه الأخيرة التعامل مع واقع العولمة التكنولوجية والثقافية والمعرفية الأمر الذي يضع ضغطاً متزايداً على نظم التعليم في العالم النامي بصفة خاصة - لتتكيف من جهة ولبلورة الأولويات العلمية والثقافية المحلية من جهة أخرى. ومن الواضح أن ذلك سيشكل محور الجدال التربوي خلال الفترة القادمة ولعدد من السنوات.

• ثانياً:

من القضايا الأخرى المطروحة حالياً، نوعية مخرجات التعليم (وبالدات التعليم العالي) التي تتوافق مع ضرورات معطيات العولمة. ومن الواضح أن العولمة - بالصورة التي أشرنا إليها فيما تقدم - تتطلب نوعيات مرنة من نواتج التعليم أي الخريجين. بحيث يمكن أن تتلاءم بسرعة مع التطلعات المتغيرة وبصورة فاعلة. لقد أصبحت مفاهيم مثل (الحدوة) و (المواطنة) من المفاهيم المحورية في الحديث عن التعليم. وفي هذا الإطار يرى الكثيرون أنه وفي ظل الواقع الجديد الذي تفرضه العولمة فإن مراكز إنتاج المعرفة المطلوبة لذلك الواقع ستعتمد ولن تقتصر على الجامعات وحدها. لقد أصبح مطلوباً من التعليم أن يفي بمتطلبات العولمة الاقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى يواجه النظام التعليمي ضغطاً متزايداً ليتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، متجاوزاً قدر كبير من استقلالته التي ميزته تاريخياً. ولعله من الواضح هنا أن المفهوم الاقتصادي للعولمة في طريقه لأن يسم النظام التعليمي بصورة أشد وضوحاً. وهذا يعني فيما يرى الكثيرون أن تتأثر نوعية المعرفة المقدمة من مؤسسات التعليم بحجم ومدى الطلب عليها والذي تشكله متطلبات السوق في ظل العولمة. ونعشر في هذا الاتجاه الدعوة لتعديل



المتاح بالصورة التي تحقق نوع التوزيع الذي يفي باحتياجات سوق العولمة. باعتبار أن هذا التوزيع بشكل قوة عمل تحدد المطلب عليها مواصفات عالمية وتبنت محلية.

#### • ثالثاً

من جهة أخرى فإن العولمة تطرح تياراً متزايداً من الروى الثقافية بلقافة تمثلاتها. هذا التيار يفرض شكلاً من أشكال المواجهة بين الثقافات لتتطور أبعادها في الغالب في دائرة نظم التعليم. ولترك آثاراً اجتماعية وثقافية يصعب التكهّن بها حالياً بالنسبة للكثير من الدول النامية.

وربما كان من أبرز أوجه ذلك التغيير الثقافي الدفع نحو قيام نظام ثقافي ومعيارى واحد (Homogenization)، يتركز أساسه المعيارى على نظام التعليم الغربى. يدفع هذا المطرح بمسوح تحقيق متطلبات الكفاءة التي يحتاجها النظام الثقافى الواحد للعولمة. على أن لا ننسى أن تشير هنا إلى الإمكانيات التكنولوجية الواسعة التي أتاحت من خلال التطور الهائل في نظم المعلومات، والتي يمكن الاستفادة منها بصورة كبيرة في نظام التعليم. على أن ذلك يقتضى قدراً كبيراً من استيعاب وإعادة تقويم الانفجار العلمى والمعلوماتى بصورة تلامح بينه وبين روى وقيم وأولويات واحتياجات مجتمعاتنا. وهو تعامل يقتضى نظراً منطلحا وواعياً في ذات الوقت. وربما كان نظام التعليم نفسه محورا أساسيا في هذا التعامل والتعاظمى.

### أنواع منظمات المجتمع المدني

مفهوم المجتمع المدني اصحى واحداً من المفاهيم المطروحة ضمن حزمة المفاهيم المرتبطة بالعولمة والمجتمع المدني كمفهوم يستخدم ليعنى مساحة الفعل الاجتماعى الواقعة بين الفرد (أو الأسرة) والدولة. وهو بهذا الفهم يتشغل عدداً كبيراً من الكيانات التي تقع خارج الفعل السياسى المنظم والمركزى في الدولة كالمنظمات الجمعيات الخيرية، الأحيادات، النقابات، الروابط، الجماعات الدينية والطوائف، الإدارات التقليدية والأهلية، جماعات الضغط والمكر والرأى العام... الخ.

هذا المفهوم وتبدأ تطور تاريخي معين في الفكر الغربي بدءاً من أرسطو، ثم في إطار نظرية التعاقد الاجتماعي عند كل من (توماس هوبز) و(جان جاك روسو) و(سينوزا) و(جون لوك)، إضافة إلى إسهامات (كانت) و(هيجل) و(ماركس) و(إنجلز) و(لينين) و(غرامش) و(كونت) و(سان سيمون) و(دوتوكفيل) و(فيلبر) وغيرهم. وقد كتب (هيجل) في أعقاب الثورة الصناعية وما أعطته من دفعة في الحريات وحقوق الإنسان عن المجتمع المدني الذي يتحدد عنده بمجموع العلاقات الاقتصادية في المجتمع بمعزل عن الدولة.

لقد تمت إعادة توصيف مفهوم المجتمع المدني في إطار الموجة الأخيرة للعولمة. حتى أصبح يطرح ليشكل صورة أكثر مقابلة للدولة عما كان عليه سابقاً. إذ يرى الكثيرون أن المجتمع المدني في أوروبا الشرقية كان مسئولاً إلى حد كبير عن التحولات التي حدثت في دولها وأدت إلى استبدال التنظيم السياسية الاشتراكية بأخرى رأسمالية. من ثم فإن المنظمات المألحة أصبحت تطرح ذات النموذج لإحداث التحولات المطلوبة في دول العالم الثالث (٢٤). وفق هذا الطرح فإن المنظمات الطوعية (NGOs) هي التي تملأ الفراغ الذي تراجعت عنه الدولة.

وفي واقع الحال فإن هذا الطرح أصبح تلقى بموجبه منظمات العون العالمية، تجاوزها للدولة في العالم الثالث ولعاملها مباشرة مع منظمات المجتمع المدني. وهو طرح مشكل يتجاوزه لعدد من القضايا منها أن الدولة هي التي تنظم النشاط الإنساني الذي تعمل في إطاره منظمات المجتمع المدني، كما أن اعتبار المقابلة بين المجتمع المدني والدولة لا يحيب عن السؤال الملح كيف يمكن أن يكون المجتمع المدني فاعلاً في حالة تراجع وضعف الدولة؟

هذه وغيرها من القضايا، تجعل من المفهوم مفهوماً مشيراً للجدل في ضوء التفسيرات المتباينة له.

وعلى كل فإن استخدام مفهوم المجتمع المدني في المناطق المختلفة من العالم قد تم بصيغ وتعريفات متعددة. فالصيغة العربية للمفهوم تعبر عن النتيجة النهائية للمفهوم في الفكر والخبرة الغربيين، وفي ضوء شروط تاريخية معينة. كذلك هناك صيغ أخرى للمفهوم في مناطق العالم الأخرى بل وأحياناً في المنطقة الواحدة. إلا أنه يلاحظ أن الصيغ الشائعة الآن على قلنا قد تم بناؤها على أساس اعتماد الصيغة العربية المعاصرة لمفهوم المجتمع المدني على أساس أنه يعني المبادرات الاجتماعية الدائمة والمنظمات غير الحكومية والتنظيمات

والروابط المدنية المختلفة، وإكساب هذه الصيغة صفة العالمية. لقد تمت إعادة صياغة مفهوم المجتمع المدني في إطار ثلاث (العولمة، السوق، المجتمع المدني) وباعتماد آليات المجتمع المدني من المستوى القطري إلى المستوى العالمي، ظهرت العديد من هذه الآليات متمثلة في المنظمات الغير حكومية الدولية والشبكات الإقليمية والوطنية وغيرها (٢٥). ورغم أن مسيرة المفهوم وارتباطاته التاريخية والأيدولوجية والسياسية.. إلا أننا نلاحظ أنه يظل مفهوماً له فاعليته في فهم الواقع السياسي والاجتماعي.

فمن خلال فهمنا للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني يمكن من أن نستكشف كثيراً من التعقيدات العلائقية في مجتمعاتنا المعاصرة.

ولكن هل يعني المجتمع المدني تغييراً في أدوار الأفراد والجماعات؟ هل يشكل بديلاً للمجتمع المحلي (حيث تشكل التقاليد المشتركة والتاريخ المشترك واللغة أساس الرابط الاجتماعي). بحيث تحل (الحقوق) مكان ذلك كرابط بين الأفراد في المجتمع المدني؟ التحولات الاجتماعية السريعة المرتبطة بموجة العولمة المعاصرة جعلت الكثير من الباحثين يطرحون مثل هذه الأسئلة وغيرها. ولا بد ونحن نتابع هذه الوقفات عند القضايا والمضامين التي تطرحها هذه التحولات الاجتماعية، من أن تطرح هذه القرارات بقية الوصول إلى فهم أفضل لواقعنا المعاصر.

### قضايا القوميات والأسيات

في العقد الأخير من القرن العشرين، برزت قضية دور الدولة القومية في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبيرة التي أطلقت العالم، وتم التعبير عن ذلك من خلال مركزية أيديولوجية العولمة المطروحة. وفي هذا الإطار كان الكثيرون يرون أن التحديات الاقتصادية والبيئية ومفاهيم الحكم والنشاط الاقتصادي الجديدة، كل ذلك يجعل من الارتباط الراسي على مستوى الوحدات الاقتصادية والسياسية الثنائية أو العالمية أكبر ومن ثم يضعف من قبضة الدولة المركزية. بل اعتبر البعض ذلك بداية لعهد جديد هو عهد الفردانيات ذات السيادة والاستقلالية (Sovereign individuals) ففي عام ١٩٩٤ دعا أحد المحللين، وهو مايكل ليند، إلى نهاية دور الدولة متعددة القوميات باعتماد المسئيل للدول الصغيرة المتجانسة (٢٦). ولعل هذا

التيار كان يعبر عن الانحياز الانقسامى الذي لى نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينات. في كثير من الدول كأندونيسيا، الهند، الباكستان، تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا... الخ ألمانيا فقط كانت الاستثناء حيث تم توحيد الألمانيتين. من ثم فإن ضعف الدول الشيوعية أدى إلى بعث الثقافات المحلية بصورة كبيرة في كثير من مناطق العالم وهو اتجاه يرى منظرو العولمة أنه يعطى إشارات إيجابية في إطار تشكيل صورة العالم الجديدة. ولعل واحدة من أهم المقولات التي حاولت تفسير هذا الوضع الجديد، هي تلك التي عبرت عنها المقالة التي نشرها صنويل هانتنتون عام ١٩٩٣. ذهب هانتنتون إلى أن ما ظهر بعد حرب الخليج (١٩٩١) وتراجع المحاهدين في أفغانستان (١٩٩٢) يؤدي إلى الاستنتاج بأن قوى العالم أفرزت شكلاً من أشكال صراع الحضارات وهو ما يهدد السلم العالمي. وهو ما تم التأكيد عليه في كثير من تصريحات القادة في الغرب. ومنها تصريح الرئيس الأمريكى بعد هجمات سبتمبر في نيويورك، بأن ما حدث يشكل تهديداً للحضارة الغربية. من ثم فإن افتراض هانتنتون بأن العولمة قد أدت إلى احتكاك مباشر غير مسبوق، بين قيم وأصناف حياة متباينة أصبح يتكهن مناحياً فكرياً غالباً. في إطار هذا التفسير فإن الدولة القومية ليست هي ما يهم بقدر ما أن الصورة التي افترضها هانتنتون تعبر عن مناطق تماس حرجة بين تمانية حضارات: الغرب، الكونفوشية، اليابان، الإسلام، الهندوسية، السلافية، أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء. ولكن إلى أي مدى تشكل هذه الصورة الافتراضية تفسيراً حقيقياً للواقع؟

لعله من الواضح هنا أن الصورة المطروحة في هذا التفسير فيها ابتسار للواقع. وهي تشكل استمراراً لاتجاهات سابقة حاولت أن تقسم العالم إلى مناطق ثقافية أو حضارية، مما يشكل شكلاً من أشكال التلميط للأخر. وهو تلميط ينطلق من تعميمات واسعة لا تسمح بها الوقائع المتاحة لهذه الفئة من الباحثين والدارسين. من جهة أخرى فإننا نلاحظ أن محاولة طرح المقابلة بين الحضارات تحظى بالتوترات والمقابلات داخل الحضارة الواحدة نفسها.

من جهة أخرى فإن الليبرالية، كأيديولوجية مهيمنة للنظام العالمي الجديد قد واجهت عدداً من الإشكالات الأيديولوجية والسياسية. فإثارة قضية (حقوق الأقليات) مثلاً تهدد مبدأ (صوت واحد للشخص الواحد). كما أن مفهوم الدولة نفسه أصبح يرى فيه اليمينيون (لدخل غير مطلوب)، بينما تراه الأقليات قاصراً

وغير مولوق (٢٧). وهي قضايا تثير مرة أخرى قضية التحديث الاقتصادي . والذي يعتمد على القومية كألية أساسية لتنظيم ومحورة السكان داخل نظام الدولة الحديث. إلا أنه وعلى العكس من ذلك أصبح تيار الانفصال في العقد الأخير من القرن العشرين هو الغالب (٢٨).

أن شكل الدولة الذي عرفه العالم في النصف الأول من القرن العشرين أصبح يواجه جملة من الإشكالات التي طرحتها قوى العولمة الاقتصادية والسياسية. وبينما يرى المثاليون أن ما يحدث يؤدي إلى مزيد من التحول نحو الديمقراطية. وتمثيل المجموعات التي كانت على هامش الدولة القومية. إلا أن هذه التحولات تطرح الكثير من القضايا التي ما زالت موضع نقاش واستقصاء علمي. ولعل السؤال الذي يطرحه بيكر (١٩٩١) كما يلي:

(لقد استمر الضعف والهشاشة الذي لازم الدولة أبان الاستعمار في مرحلة ما بعد الاستقلال... فهل يمكن أن نقول أن الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار أصبحت تمثل دور القابلية للاستعمار الجديدة؟ (٢٩)

يثير أسئلة أخرى: فهل ما زال التوسع الإمبريالي يمتلك القدرة والموارد الكافية ل فرض سيطرته على العالم في دورة استعمارية جديدة؟ من الواضح أن هذه الأسئلة وغيرها تكتسب قدراً من المشروعية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة في العالم. وهي تحولات تطرح العولمة واحداً من تيرياتها النظرية.

### العلمانية وعلاقتها بسببية المجتمع

يقول الصن توفلر: (لقد احتاج المجال التقني للموجة الثانية - ويعني بها الثورة الصناعية - إلى مجال اجتماعي (Socio- sphere) معادل له في الثورة، وهي صيغ جديدة وجذرية من التنظيم الاجتماعي) (٣٠).

ولعل هناك أيضاً - حسب تحليل توفلر معادلاً اجتماعياً للموجة الحالية، التي تعتمد الثورة المعلوماتية فمضمون الحياة الجديدة يحتوي في ظل العلمانية على نمائج حياتية تختلف كلياً عن تلك التي قامت عليها الحياة في كلا الموجتين الأولى والثانية. حسب تصنيف توفلر، فهي تستند إلى مصادر الطاقة المتنوعة، والتي يمكن تجديدها وإلى نموذج إنتاجي جديد يلغي معظم خطوات التجميع في المصنع القديم. وإلى نموذج أسري يختلف عن بناء الأسرة النووية، إضافة إلى أنها تستند إلى مؤسسة جديدة محور حركتها يقوم على

القدرة الإلكترونية التي تملكها، ومؤسسات تعليمية تختلف جذرياً، منهاها ومضمونها ومفردات عن سابقتها. وهي بعد، كما يرى توفلر، تقدم للحياة أنماطاً ورموزاً سلوكية لا تخضع لسلسلة المعايير، والمزايم، والمركزية المباشرة، ومحورها ليس المال والطاقة والسلطة، وإنما المعلومة أي المعرفة (٣١).

وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن محاولة المحقق بسوق العولمة الواسع تتطلب اكتساب مؤهلات محددة لا تتوفر عند تعلم علوم الكمبيوتر وتنظيم وتعميم البرامج والعمل في شبكة الإنترنت وإجادة اللغات الغريبة فقط، بل لا بد على الفرد الرافض في الاندماج في أسواق العمل المعولمة ذات المدخول الكبير والامتيازات الوظيفية العديدة من أن يقوم بعملية "تكييف" لاتجاهاته وقناعاته ونمط تفكيره مع قيم وطريقة التفكير التي تتطلبها تضاعلات العولمة. كذلك فإن مجالات الاهتمام العلمي والفني تحددنا احتياجات مراكز القوى الكبرى (الشركات المتعدية الجنسية والاحتكارات الإعلامية والإعلانية الضخمة... الخ).

أما فيما يخص مجتمعات الأطراف التي تشكل عالم الجنوب فيقول الكاتب الأمريكي هيربرت شيلر:

(ومن المفهوم أن احتياجات الشعوب في البلدان الواقعة في الأطراف لنسج دوماً في هذه الفئة الأخيرة) أي الفئة الضعيفة التي تعطل متخلطة إذا لم يكن فيها نفع للقوى المركزية، وما بعد أكثر ضرراً حالياً هو أن المستغلين بالعلم في المناطق التابعة يرتبطون بوعي أو بغير وعي بشبكة اهتمامات وأولويات البحث التي تحددنا السوق العلمية الدولية، ويغدو من المحتم أن يقوم العلماء في هذه المناطق إما بمغادرة بلادهم، إذا ما احتسروا من الضلة المتأثرة لكي ينضموا إلى هيئات البحوث في منطقة المركز التي تدفع لهم أجوراً أعلى، ويسود الزعم بأنها أكثر حفراً لتفانيهم، وإما أنهم يكتفون بالعمل في مشروعات مماثلة وإن كانوا يضمنون عادة بدور أقل أهمية ويقتصرون في معظم الأحيان على جمع المعلومات التي تتم معالجتها في مكان آخر. وفي كلتا الحالتين فإن احتياجات المناطق التابعة لا يمكن تلبيتها والوفاء بها" (٣٢).

هذه القضايا، والتي تشكل نموذجاً للاشكالات التي يطرحها التحول الاجتماعي العولمي، بعض من قضايا متعددة ومتشعبة يطرحها هذا التحول على مجتمعاتنا، والتي ترتبط التحولات الداخلية فيها بهذا الإطار العالمي بشكل كبير ومباشر.

ومن الواضح أن النموذج العولمي، قد طرح بقوة إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع. فقد ظلت الدولة تقوم بدور رعاي واسع في المجتمع من خلال إعادة توزيع المنفعة، والقيام على رعاية الضعفاء الأكثر ضعفاً. ويتقلص أدوار الدولة في الإشراف على عمليات الإنتاج والتبادل فإن الدولة قد لا تكون قادرة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية التي كانت تقوم بها النما. وبينما يرى البعض أن في ذلك إطلاقاً لطاقات المجتمع وتحريكه من هيمنة الدولة، إلا أن ذلك لا ينفي ضرورة طرح الإشكالات. كل ذلك يشير إلى جوانب إعادة التشكيل الاجتماعي التي يطرحها النموذج العولمي. وهو إعادة تشكيل تواجهه الدول الصناعية بدرجة ما والدول النامية بدرجة كبيرة. ولعل الأخيرة ستكون مواجهة بالتعامل مع معطيات لا تملك الكثير منها ولا تستطيع أن تترى مآلاتها في نسجها الاجتماعي أو ذاتيتها الثقافية.

لقد قصدنا أن نطرح بعضاً من الإشكالات العامة المرتبطة بالعولمة في الفضاء الثقافي والاجتماعي. وربما كان من المهم أن نناقش بعضاً من أشكال الاستجابة في مجتمعاتنا، توطئة لاستشراف البعض من إمكانات التعامل مع هذه المعطيات وهو نقاش مطلوب في وقتنا الحاضر.

### العولمة بين الطرح والاستجابة

لعل من الحلبي أن مفهوم (العولمة) يمثل طرحاً حضارياً وممارسة في إطار نموذج متكامل أعد ووضعت قواعد وثقافته ليكون خياراً عالمياً. وبالرغم من مركزية الطرح وتمثيله للخيارات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمجتمعات ما بعد الصناعة في الغرب، إلا أن النموذج لا يعمل إلا بالأساس محاله "وعولته". وقد يرى البعض أن العولمة تمثل ظاهرة، أو صيرورة. تتم الاستجابة لها رفضاً أو قبولاً وفق المواقف الفكرية أو الثقافية... الخ للمستجيب. وهي في هذه الحال كأنما هي واحد جديد تحتاج أن نحدد موقفاً بقبوله أو رفضه. ووفق هذا الفهم يسهل التصنيف إلى مجموعات الراضين، أو المتحمسين قبولاً، أو حتى المتوقفين.

ولعل هذا الفهم يعطي المفهوم وجوداً مستقلاً ويحررنا من النظر

الى ما وراءه . الى واقع اقتصادي وسياسي قد بدأ تشكله فعلا في فترة سابقة. ومن ثم أصبح المفهوم أشبه (بالمشاركة التجارية) التي تعطيها اسما ومعنى استهلاكية، وتبريرا ايدئولوجيا يعبر ذلك الواقع على بسط وجوده على مستوى عالمي.

لقد لوقت الكثير من المحللين في دول العالم الثالث عند مستوى الظاهرة والمفهوم تقريرا أو تفریظا، فما يميز العولمة في هذا المستوى هو قابليتها لقراءة خلاقية، فالمفهوم نفسه فضفاض ويمكن تحميله بمعان وقيم متباينة. ويمكن أن تقتبس هنا من جورج طرابيشي قوله واضعا حال تعامل المثقفين في الدول العربية مع مفهوم العولمة، (دخلت العولمة - الى العالم العربي ليس عن طريق الظاهرة نفسها، بل عن طريق مفهومها في المقام الأول.

فالعولمة لم تتظاهر في بورصات العالم الغربي ولا في أسواقه... ولا في محتضات شركاته المساهمة... ولا في مصنعه المرحلة اليه من الخارج، بل في أدمغة المثقفين أولا، سواء كانوا من المثقفين المتخصصين في علوم الاقتصاد والقانون والاجتماع والتاريخ والانتروبولوجيا وحتى الفسانيات، ثم المثقفين الشموليين الضمير على الوعي العام. فمفهوم العولمة المتداول في العالم العربي هو من إنتاج المثقفين في المقام الأول ويرسم استهلاكهم (٣٣).

على ان هذا الوسط لا ينفي ان هذه المجتمعات قد تأثرت فعلا بذلك الواقع الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي المتحول إليها عن طريق البات العولمة المتعددة في هذه المجالات المذكورة. وهو ما يشير في جانب آخر الى ان المثقفين في دول العالم الثالث قد تعودوا التعامل مع الظواهر في ابعادها المحددة دون الاهتمام بعمل تشخيصي لواقع مجتمعاتهم نفسها، ومن ثم علاقتها بذلك (الأخر) الذي يعرض نفسه أو يفرض نفسه من خلال البات العولمة.

على كل حال ان أيا من الخيارات التي تختارها مجتمعاتنا استجابة للشرح العولمي - انفعالية، أم متفعله، أم فاعلة - فهناك دائما خيار حضاري. واعتني بالاستجابات الانفعالية هنا لتلك التي تقبل أو ترفض النموذج المطروح دون رؤية. أما المتفعله فهي لتلك التي لتكثيف مع النموذج المطروح وتسنوغيه في إطار بعض من رؤاها، إذ لا يمكن أن تحمله كافة



رواها. أما الاستجابة الفاعلة فهي تلك التي تبدأ من خياراتها القيمة والفكرية والثقافية وتدخل إلى الحوار الحضاري لتقوده أو تتعامل معه على أساس من الندية. لقد ظلت الاستجابات الانفعالية تسم المناخ العام للتعاظم مع العولمة.

الاتجاه الرافض، والذي يمثل تيارات فكرية متعددة، يتعامل مع تناقضات النظام الرأسمالي في تطوره الحديث، ويشير إلى أشكال التبعية الاقتصادية، واثارها على دول العالم الثالث سياسيا واجتماعيا وثقافيا. من الجانب الآخر فإن الاتجاه الداعم للعولمة، يشير إلى القرس المتسعة للحراك الاقتصادي والاجتماعي، واكتساب القدرات القائمة على الكفاءة وتوسيع آفاق التنوع الثقافي وفتح أبواب المشاركة والديمقراطية. وفي حقيقة الأمر فإن كلا الصورتين قد تحققت الكثير من تعقيدات الواقع في مستواه العالمي أو المحلي والذي تطرح فيه قضايا العولمة الاستجابية لها. إذ في كثير من الأحيان نلاحظ ملامح لكل من الصورتين يتحققان معا، بصورة لا تنحصر لأي من الطرفين المتعارضين في وجهات نظرهما. هذه الإشكالية تتضح في كل جوانب التعامل مع موجة العولمة الحديثة. ومن هذه الجوانب الجانب الثقافي والاجتماعي.

يعبر عن هذه الإشكالية الثقافية والحضارية في الغرب لانتوش بقوله:

(من المفارقات أن الغرب الذي اخترع التقدم والنمو والتنمية، والذي يعيش بالإيمان الراسخ تماما بمسيرة لا نهائية تشكل غايته الخاصة كما أنها جيدة في حد ذاتها، هو الذي اخترع أيضا التدهور والانحطاط والفوضى) (٣٤).

هذه الإشكالية، إضافة إلى إشكالات استمساخها في مجتمعات العالم الثالث، إلا أنها تطرح أيضا مستوى آخر من الإشكال يعبر عنه طرايبيش بالنسبة لدول العالم العربي بقوله:

(العولمة تعدى كونها معادلة لتتيسر شكل إشكالية. فحضور العولمة فينا وحضورنا فيها، وتحديدنا من وجهة نظر ثقافية، هو كيف إلى جانب كونه كما. وما لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار الكافي فإننا نحارف بدورنا في الوقوع في خطأ الفصل بين الأداة والروح. ومثل هذا الفصل قد يكون

ممكناً اقتصادياً وتكنولوجياً، وحتى إعلامياً، ولكنه غير ممكن ثقافياً، فالعولمة، من منظور ثقافي، ليست ظاهرة محايدة، فهي تحمل معها ثقافتها الخاصة، وهي الوقت الذي لا تملك فيه الثقافة العربية، مثلها مثل سائر ثقافات العالم، من خيار آخر سوى التماثل معها، فإن هذا التماثل يبدو مرشحاً، في الحالة العربية، لأن يكون تصارعياً أكثر منه توافقياً، وذلك لأن القيم التي تحملها سيورة العولمة تبدو إلى حد كبير مغايرة، بل مناقضة للقيم السائدة في الثقافة العربية) (٢٥)

وهناك بالطبع اتجاهات أخرى، تبدو أكثر تفاقماً، هذه الاتجاهات ترى أن الثقافات التي تمتلك القدرة على التأثير والانتشار، تجد في معطيات العولمة مناخاً أفضل لتحقيق ذلك، وفي هذا الإطار يرى علي المزروعى وهو يتحدث عن ذلك في محاضراته بعنوان: الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة، صراع أم التقاء؟ ما يلي: (... سيكون الإسلام وثورة المعلومات متحالفتين في إسقاط حواجز السيادة الوطنية المتنافسة، وسوف تعطي التقنية الجديدة الإسلام فرصة لإدراك أهدافه الأصلية والمتمثلة في العالمية، فالإنترنت وشبكة المعلومات العالمية قد يصبحان شبكة معلومات إسلامية).

وربما نجد أن كلا الاتجاهين اللذين أوردتهما فيما سبق يتحققان وبصور متفاوتة في مجتمعنا، إلا أن ذلك لا يعني حركة الأفكار والثقافات في شكل منافسة حرة، بل قد ما يعني عملية (تسيب) للفضاء الاجتماعي والثقافي الذي تتحرك فيه هذه القوى المتباينة.

وهي عملية تخلق وضعاً جديداً ومغايراً تقوم على أساسه عملية إعادة تشكيل قد لا تترك كل معطياتها أو نتائجها.

في الجانب الاجتماعي نجد جملة أخرى من التعقيدات خاصة وأن الكثير من المكونات الاجتماعية للثقافات الدولية في المرأة أو الطفل أو العمالة أو غيرها تحمل مخزوناً قيمياً وثقافياً كبيراً يحتاج إلى إحداث حلحلة اجتماعية واسعة، ربما كانت هادئة لكثير من قواعد البنين الحضاري للمجتمعات التابعة، هنا فضلاً عن أن الخيارات المطروحة تقبل أو عدم قبول هذه الانقذات تظل محدودة جداً.

لقد باتت المتابعة الحضارية والثقافية بين الغرب والمنظومات الثقافية الأخرى في العالم تأخذ شكلاً حاداً، ولم تفلح وسائل الاتصال الحديثة

وتتناول المسافات الثقافية والاجتماعية في تقليصها، بل اوضحت التوجهية أكثر مباشرة وقربا في كثير من الأحيان - الأمر الذي قد لا يؤدي إلى تعاليف ثقافي بقدر ما يؤدي إلى توترات ثقافية واجتماعية تزيد من مصاعب التفاهم الحضاري. ومن الواضح ان ما يحدث الآن في مرحلة ما يسمى في الغرب بما بعد الحداثة (Postmodern Condition) إنما يعبر عن تحولات في فهم علاقات مشكلة بين دول الشمال ودول الجنوب منذ منتصف القرن العشرين لتأخذ تعبيرها الأخير فيما أضحت يسمى بالعولمة. لقد أصبح الإنسان المعاصر يعيش حالا مترابدة من عدم اليقين وعدم الأمن وهي حال تؤطر لما أسماه البعض سياسة الهوية (Identity politics) - تتشكل في عدد من اتجاهات الأخلاق السياسية الاقصائية وتهدد التعايش الاجتماعي الذي كان يقوم سابقا حول مفهوم الدولة أو المواطنة. من ثم تعد المجتمعات والثقافات ينظر إليها كما كان سابقا باعتبارها وحدات متجانسة أو متناغمة. لقد أصبحت قضايا التعددية الثقافية (Cultural pluralism) طاغية بصورة يصعب تحديد أبعادها. وبتعبير يرى الكثيرون ان المدع المتزايد نحو الحقوق الفردية والثقافية يشكل كسبا مقلدا في مجال الحرية الإنسانية - يظل كل ذلك وهنا بالمعاني والتعريفات التي تعطى لهذه المفاهيم ومن يعطيها لها.

من الواضح مما قلنا، ان قضايا العولمة الثقافية والاجتماعية تظل قضايا خاضعة للنقاش، بل تستوجب هذا النقاش. وهو نقاش أصبح ينحى منحى عالميا، فلم تعد مقولات العولمة تؤخذ على ظاهرها بل ظهرت كثير من التيارات الاجتماعية والفكرية - في العالم الصناعي والعالم الثالث على حد سواء - المتسائلة بل والرافضة لكثير من معيقاتها إلى الحد الذي دعا البعض على إطلاق لفظ: (عولمة مقاومة العولمة) على هذه الاتجاهات والتيارات.

ما يهمنا أن نشير إليه هنا، ونحن نتحدث عن القضايا الثقافية والاجتماعية هو ان العولمة - أيا كانت مكوناتها - تشكل تعبيرا عن وتبريرا لتحولات قائمة بالفعل في عالمنا المعاصر. من ثم يظل فهم هذه التحولات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية ضروريا وعيدانيا لتحديد أي رؤية أو سياسة نختص بالتعامل معها. وهو ما

تغلغه في غالب الأحيان ونحن نتعامل مع الظاهرة أو المصطلح دون الانتباه لما يحدث فعلا على أرض الواقع.

وقد قصدنا بهذه الإطالة الحوارية الإسهام بقراءة قصدنا منها أن نتوقف عند بعض النقاط في المحيط الثقافي والاجتماعي. نتدبرها ونتمعنها ونحيط بها دراسة واستقصاء ومن ثم فعلا إيجابيا حتى نحقق الاستجابات الفاعلة التي أشرنا إليها فيما تقدم.



## الإحصائيات المرجعية

١. عثمان، د. عبد الوهاب (تحديات العولمة الاقتصادية) كراسات فكرية (٣)، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، مطابع العملة، ٢٠٠٣، ص ٣.
٢. Dahl, s. Communication and Culture Transformation; <http://www.Stephweb.Com/capstone/Index.htm> 1988
٣. Robertson, R. The Three Waves of globalization London. Zed Books 2003, p 212
٤. عليون، برهان (الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين) تحديات كبيرة وهم صغيرة (مجلة المستقبل العربي، ٦/ ١٩٩٨، رقم ٢٢٢، ص ١٠٩).
٥. بايناز، جان فرانسوا، أوهام الهوية ترجمة حليم طوسون ط١ القاهرة: دار العالم الثالث ١٩٩٨، ص ٢٣.
٦. نفس المصدر، ص ١٧ - ١٨.
٧. بلقرير، عبد الإله العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة. مجلة المستقبل العربي ٣/ ١٩٩٨، رقم ٢٢٩، ص ٩٥.
٨. بيتر مارتن، هانس، فتح العولمة، ترجمة عدنان عباس عالم المعرفة، ط١ الكويت، مطابع السياسة، ٢٠٠٣، ص ٢٨.
٩. بارنيت، ريتشارد، جون كافانانكا، تنميط الثقافة العالمية في أبودوس، رجب، محاكمة العولمة ج٢، ط١ طرابلس (ليبيا)، المركز العالمي لدراسات وابحات الكتاب الأخضر، ٢٠٠٢، ص ٩٢، ٩٣.
١٠. المسيري، عبد الوهاب، وفتحي التركي، الحدائنة وما بعد الحدائنة، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣، ص ١١٨ - ١٩.
١١. Levi- Strausse, Claude Race and History, Paris - Unesco, 1952, p. 4512

١٢ - الحابري، محمد عبد المسألة النقاشية في الوطن العربي ط٢.

بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٩، ص ٧٨.

١٣، ١٤ - لاثوش، سيرج تغريب العالم - ترجمة خليل كلغت ط٢

القاهرة: دار العالم الثالث ١٩٩٢م.

Robertson R op.cit. p.35 .١١

Roberston.R op.cit. p.193 .١٥

Petras J. Henry Veltmeyer Globalization Un .١٦

masked London

zed Books 2001. p.94

"Valaskakis k "Globalization as theatre .١٧

International Social Science Journal

Unesco. June 1999. p.156 - 57

Cheng L " Globalization and "women's Paid .١٨

labour in Asia." International Social Science

Journal. Unesco. June 1999. p. 227

Robertson.R op.cit. P.237 .١٩

Chandhoke. N. The conceit of civil .٢٠

society. New Delhi. Oxford University press

p.8. 2003

٢١ - هاندل جي آر العولة والفقراء. ترجمة وليد سمارة بيروت.

لبنان، دار الوراق للنشر، ٢٠٠٤م، ص ٤٨.

Lopes.c. 1999 " Are Structural .٢٢

Adjustment Programmes an adequate response

to Globalizations: International Social Science

Journal. No. 162. Dec. 1999. p. 514

Unesco Statistical Year Book 1997 .٢٣

٢٤ - الحنحالي، الحبيب وسيف الدين عبد الفتاح المجتمع المدني والعبادة

الفكرية ط٢، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٣، ص ١٩٣ - ١٩٤.

- Lind, M. in the Australian, 9 June 1994, p.11 .٢٥  
 Quoted by Robertson R. op. cit., p. 230  
 Hopkins T.I Wallerstein, et al. The age of .٢٦  
Transition. London: zed Books, 1998, p. 171  
 lbid., p.171. ٢٧

The Role of the state and Bureaucracy- .٢٨  
 Baker,R. in Developing Countries Since World  
 War in A.Farazmand,ed Hand Book of Comparative  
 and Development public Administration. New York:  
 Dekker, 1991, p. 353 - 63

- ٢٩ - توفلورا، حضارة الموجة الثالثة. ترجمة عصام الشيخ قاسم.  
 طرابلس، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ٣٨.  
 ٣٠ - توفلورا، تحول السلطة. ترجمة فتحي بن شوان ولبيب عثمان.  
 طرابلس، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ٣٤.  
 ٣١ - تيللر، هيروث، الاتصال والهيمنة الثقافية. ترجمة وجيه سمعان  
 عبد السميع، مراجعة مختار التهامي القاهرة، الهيئة المصرية العامة  
 للكتاب، ١٩٩٣، ص ٢٤.  
 ٣٢ - طرابيشي، جورج - من النهضة إلى الردة، تمرقات الثقافة العربية  
 في عصر العولمة. ط١، بيروت- دار الساقي، ٢٠٠٠، ص ١٦٥.  
 ٣٣ - لاتوش، سيرج المصدر السابق، ص ١١٧.  
 ٣٤ - طرابيشي، جورج - المصدر السابق، ص ١٨٩.  
 ٣٥ - المزروعى، على الأمين، الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة  
 الصناعية الثالثة. صراع أم التقاه؟ ط١ سلسلة محاضرات الإمارات رقم  
 ٣٠، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩،  
 ص ١٩.





## كتاب الخرطوم الجديدة

سلسلة دورية تصدر عن

هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر

### من شروط النشر في السلسلة

- أن يكون كتاباً ثقافياً يتجه إلى شريحة القارئ العام
- أن يشتمل بالأصالة، والاحاطة، والموضوعية، والمنهجية.
- أن يشكل إضافة جديدة، وألا يكون سبق نشره.
- أن يوثق علمياً، يذكر المصادر، والمراجع التي اعتمدها المؤلف في الكتاب.
- أن يكون الكتاب بجمد واضح ويفضل أن يكون متسوخاً على الحاسوب ويسلم في قرص مدمج (CD)
- يرفق مع الكتاب سيرة ذاتية للمؤلف واضحة ومفصلة ومعها صورة فوتوغرافية.

## صدر من هذه السلسلة

• الإعلام السوداني عموم

وقضايا

• د. إسماعيل الحاج موسى

• رسائل في الذكرى والحنين

الخطير هازون

• القرآن والجمال

مهندس / الصالح جعفر

• حريق دار فور قصة الصراع

الأهلي والسياسي في دار فور

حاتم إبراهيم علي دينار

• قراءة في قضايا العونة

التقافية والاجتماعية

• د. محمد عبد الله التقرابي

## المؤلف

محمد عبد الله مصطفى التقرابي

لكتوراه في علم الاجتماع - جامعة

الخرطوم 1988م

العمل: مدير مكتب ورئيساً لقسم الاجتماع

جامعة أم درمان الإسلامية

• أستاذ مشارك في علم الاجتماع - جامعة

أم درمان الإسلامية 1991م

• أستاذ علم الاجتماع - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة

الخرطوم - مارس 1997م

• مدير المستشفى القومي لراضية الطلاب وكية

الخرطوم 1998م

• مدير الإدارة العامة للتخطيط بمؤسسة التعليم

الوطني 1998 - 2000م

• أديب في عدة من الجامعات

الخرطوم - التطوير - الجزيرة

• الأمين العام للمستشفى القومي لراضية الطلاب (1 -

وحتى الآن)

• مدير العام لفرق التوزيع الحرة

• عضوية في عدد من الجمعيات العلمية المتخصصة داخل

و خارج السودان

• اتحاد القافية

عدد من الكتب والنحود والتراسيد المنشورة في مجال علم

الاجتماع المشاركة في عدد من المؤتمرات والندوات داخل وخارج

السودان

• الأوسمة والندوات التقديرية

لكتوراه الحرية من جامعة الخرطوم 1988م

شهادة الاعتراف بدينار 1988م

